

# تقرير الحكومة 2017





سمو الشيخ  
حمد بن خليفة آل ثاني  
الأمير الوالد



سمو الشيخ  
تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني  
أمير البلاد المفدى



# تقرير الحوكمة لعام ٢٠١٧

## نبذة عامة:

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة، الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتعليمات السادة مصرف قطر المركزي يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة قطرية مدرجة في بورصة قطر الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام ومبادئ حوكمة الشركات هو ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه وتحقيق أفضل مستويات الأداء بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك وحفظ حقوق أصحاب المصالح وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وخلال هذا العام حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة من خلال تطبيق أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة وإتباع أفضل الممارسات المتبعة بهذا الشأن. هذا ويلخص هذا التقرير إجراءات الحوكمة لدى بنك الدوحة لعام ٢٠١٧ وفقاً لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي.



# مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

## الواجبات والمسؤوليات:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستدامة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني ووضعها بمتناول المساهمين للاطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة. إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحوكمة لهيئة قطر للاسواق المالية والسادة مصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

- الاستراتيجية
- الحوكمة
- الالتزام
- إدارة المخاطر
- الصلاحيات وتفويضها
- التدقيق الداخلي والخارجي
- لجان المجلس
- قواعد سلوك المجلس
- هيكل المجلس
- اجتماعات المجلس
- متطلبات عضوية المجلس

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس في الوصف الوظيفي الذي تم إعداده لهذا الغرض. كما طلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه، علماً بأن التزام عضو مجلس الإدارة بتوفير الوقت الكافي ليس التزاماً تعاقدياً إلا أنه أمر مفهوم ومتعارف عليه من قبل جميع الأعضاء.

وفيما يلي الأدوار والمسؤوليات العامة لأعضاء المجلس كما هي في سياسة الحوكمة المعتمدة:

1. تفويض العضو المنتدب في الإشراف على الرئيس التنفيذي للبنك لتطبيق قرارات وتوجيهات المجلس. ويتولى المجلس تحديد اختصاصات وواجبات العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ومسؤولياتهما وألية تقديم تقاريرهما إلى رئيس المجلس والمجلس.

2. الموافقة على الهيكل التنظيمي للبنك وعلى السلطات والصلاحيات الممنوحة للجان المختلفة والإدارة التنفيذية وعلى الالتزامات المالية التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية والموافقة على سياسة المكافآت الخاصة بالرئيس التنفيذي والموظفين المقترحة من قبل اللجنة ذات العلاقة المنبثقة عن المجلس، وعلى المبادرات الاستراتيجية بما فيها مبادرات الأعمال الجديدة والاستثمارات الرئيسية وتصفية الاستثمارات وعلى أدلة سياسات وإجراءات البنك بشكل دوري والموافقة أيضاً على الموازنة السنوية للبنك وعلى توصيات اللجان المنبثقة من المجلس، بالإضافة إلى تعيين الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين في البنك بما فيهم مسؤولي الالتزام والبلاغ ورئيس التدقيق الداخلي.
3. اعتماد استراتيجية البنك والعمل على تطوير الخطة الاستراتيجية وأهداف الأعمال بشكل دوري، وكلما اقتضت الضرورة ذلك.
4. تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد سلطاتها وواجباتها وصلاحياتها وتقييم أداءها بشكل سنوي، مثل لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر واللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والحوكمة ولجنة السياسات والتطوير والمكافآت وغيرها.
5. الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية واعتماد أجندة هذين الاجتماعين بالإضافة الى رفع توصيات للجمعية العامة للموافقة على الأرباح النقدية الموزعة ومكافأة رئيس واعضاء المجلس وتعيين المدقق الخارجي وزيادة رأس المال وتعديل النظام الأساسي للبنك وغيرها من البنود المدرجة ضمن قانون الشركات.



٦. مراقبة الأداء المالي للبنك والشركات التابعة والاجتماع مع المدقق الخارجي للوقوف على أية مشاكل جوهرية قد تكون موجوده والعمل على حلها.
٧. مناقشة لجنة التدقيق بشأن المسائل المتصلة بالتدقيق الداخلي وقضايا الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقارير مصرف قطر المركزي والتدقيق الخارجي والبيانات المالية.
٨. التأكد من أن البنك يحتفظ بمستويات كافية من رأس المال والاحتياطيات وفقاً للمبادئ التجارية السليمة والتعليمات الرقابية المصرفية.
٩. الاستفسار عن المشاكل المحتملة التي تصل إلى علم المجلس ومتابعتها والتأكد من معالجتها بشكل صحيح من قبل الإدارة.
١٠. الإشراف/ التأكد من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية السليمة من خلال لجنة التدقيق ومراقبة العمليات وتقييم أداء البنك وإدارة المخاطر والتأكد من توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة والكافية لتحقيق أهداف البنك.
١١. الإشراف التام على حوكمة الشركات في البنك والموافقة على سياسات الحوكمة (بما في ذلك سياسات تضارب المصالح واستغلال المعلومات الداخلية السرية للبنك لتحقيق مصالح شخصية أو للغير) والمبادئ المقترحة من قبل الإدارة التنفيذية والمستشارين الخارجيين ومبادئ المهنة الاضلاعية.
١٢. مراجعة سياسات البنك الداخلية بشكل مباشر أو من خلال لجنة مفوضة بشكل دوري للتأكد من أنها كافية ومناسبة ومتماشية مع التغييرات في نماذج الأعمال الداخلية والعوامل الخارجية للاقتصاد ككل.
١٣. تفويض السلطات إلى الرئيس التنفيذي لتنفيذ توجيهات وقرارات المجلس، وتحديد اختصاصات وواجبات الرئيس التنفيذي الذي يجب أن يتبع إلى رئيس المجلس والمجلس.
١٤. التأكد وبشكل دوري من أن البنك ملتزم بالنظام الأساسي والقوانين الدولية والمحلية المعمول بها واللوائح والقوانين بما في ذلك لوائح مصرف قطر المركزي إضافة إلى تلقي التقارير والنظر في أي قضايا قانونية تُرفع ضد البنك على فترات منتظمة.
١٥. تزويد المساهمين بالمعلومات بشكل منتظم ليتمكنوا من اتخاذ القرارات في اجتماع الجمعية العامة والتأكد من المعاملة العادلة لجميع المساهمين وفقاً للقانون ومن أن عملية الشفافية وعلاقات الأطراف أصحاب المصلحة قيد التنفيذ بما في ذلك إجراءات الإفصاح عن المعلومات والاتصالات بالإضافة لحمل المسؤولية واتجاه المساهمين والأفراد أصحاب المصلحة والأطراف الأخرى ذوي العلاقة داخل البنك والمجتمع ككل.
١٦. مساعدة الإدارة على معالجة قضايا الشركات ذات العلاقة والتي يثيرها ممثلو المجلس.
١٧. تعيين مستشارين مستقلين لمساعدة المجلس في القيام بمهامه، وللمجلس أن يتلقى تمويلًا كافيًا من البنك والمصرفات الإدارية ذات العلاقة من أجل الاستعانة بالمستشارين المستقلين.

## البيانات المالية

يتم إعداد البيانات المالية من قبل الإدارة التنفيذية ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين. هذا ويتم التوقيع على الميزانية وقائمة الدخل من قبل رئيس مجلس الإدارة او العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

## تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس (من خلال لجنة الترشيحات والحوكمة) حيث يقوم المجلس سنويا بتقييم أداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

## المعاملات الجوهرية التي تحتاج الى موافقة المجلس:

تتضمن صلاحيات مجلس الإدارة الموافقة على المعاملات التالية:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الادارة وعائلاتهم

## مهام المجلس وواجباته الأخرى:

**الاستشارات:** يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك ويسمح لأعضاء المجلس بالحصول على استشارات مهنية على نفقة البنك وبموافقة المجلس.

**الحصول على الوثائق:** كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك. كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

**الترشيح:** أنشأ البنك نظاما للترشيح/ تعيين أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيح والحوكمة فيتعين عليها أن تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضوا فعالا بمجلس الإدارة وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار أعضاء المجلس الجدد.

**البرامج التدريبية:** وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد وقد قام البنك بالفعل بعمل دورة تدريبية متعلقة بالحوكمة لأعضاء مجلس الإدارة.

**الحوكمة:** سيتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيح.

**إقالة العضو:** يمكن إقالة أعضاء المجلس الذين لا يحضرون اجتماعات المجلس على أساس منتظم بدون عذر مقبول استناداً إلى النظام الأساسي للبنك.

**التقييم الذاتي:** تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

**المكافآت:** يتولى مجلس الإدارة تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية وذلك اعتمادا على مستوى أداء البنك ككل وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.

**قرارات المجلس بالتمير:** أحيانا تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمير بموافقة أعضاء المجلس كتابياً ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمير للتوافق مع قانون الشركات التجارية الجديد.

# تشكيل مجلس الإدارة:

## الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

- العضو المنتدب
- رئيس لجنة السياسات والتطوير والمكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة وعضو اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨
- المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية، جامعة ميسوري، الولايات المتحدة الأمريكية.
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية
- للصناعات التحويلية، رئيس مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار وعضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية: ٦,٠٢٦,٣٤٠ سهما بنسبة ١,٩٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٤,٩٨٨,٦١٧ سهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات مجلس ادارة

## الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- رئيس لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي
- الملكية: ٢,٣٢٥,٣٥٠ سهما بنسبة ٠,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ١,٩٣٧,٧٩٢ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات مجلس إدارة

يتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء، ٤ أعضاء تنفيذيين، ٥ أعضاء غير تنفيذيين ومنهم عضوين مستقلين (بالتعيين) علماً بأن بداية الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٧ وتستمر لمدة ثلاث سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس:

## الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني ممثلاً عن شركة فهد محمد جبر القابضة

- رئيس مجلس الإدارة
- رئيس اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية) و ٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة)
- المؤهل العلمي/ الخبرة: خريج الأكاديمية الملكية ساندهيرست، المملكة المتحدة
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة مجموعة الخليج التكافلي.
- الملكية: ٥,٤٣٨,٥١٧ سهما بنسبة ١,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٣,٤٤٤,٥٣٨ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات مجلس ادارة

## السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان

- نائب رئيس مجلس الإدارة
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٠ أبريل ١٩٨٢
- الخبرة: مدير عام مؤسسة الواحة للتجارة والمقاولات
- الملكية: ٥,٢٦٩,٣٥٨ سهما بنسبة ١,٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٤,٣٤٦,٢٠٣ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات مجلس ادارة



## الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني ممثلاً عن شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات

- عضو مجلس إدارة – تنفيذي
- عضو في اللجنة التنفيذية
- تاريخ التعيين في المجلس: ٢٧ فبراير ٢٠١١
- الخبرة: وزير سابق – الخدمة المدنية وشؤون الإسكان
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للإجارة القابضة.
- الملكية: ٣,١٠٠,٤٦٦ سهماً بنسبة ٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢,٥٨٣,٧٢٢ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٤ اجتماعات مجلس إدارة

## السيد حمد محمد حمد عبد الله المانع

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- عضو في لجنة السياسات والتطوير والمكافآت
- تاريخ التعيين في المجلس: ١٣ أبريل ١٩٩٩
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس
- العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين، عضو مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات محمد حمد المانع.
- الملكية: ٢,٣٢٥,٦٥١ سهماً بنسبة ٧,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٤,٥٨,٩٠١ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٤ اجتماعات مجلس إدارة

## السيد أحمد عبد الله الخال

- عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي
- عضو في لجنة الترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية وعمل بوزارة الاقتصاد وسفيراً في ألمانيا واليابان.
- الملكية: ٢,٣٢٧,٩٩١ سهماً بنسبة ٧,٧٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ١,٩٣٩,٩٩٣ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٦ اجتماعات مجلس إدارة

## السيد علي إبراهيم عبد الله المالكي

- عضو مجلس إدارة مستقل (بالتعيين)
- عضو في لجنة التدقيق ومراقبة الالتزام وتقييم المخاطر ولجنة السياسات والتطوير والمكافآت
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم/ إدارة الطيران
- العضوية في المجالس الأخرى: رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة المالكي، عضو مجلس إدارة في شركة بنك الدوحة للتأمين
- الخبرة: رجل أعمال
- الملكية: ١٢٣,٣٧٨ سهماً بنسبة ٠,٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ١٠٢,٨١٥ سهماً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات مجلس إدارة

## السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند

- عضو مجلس إدارة مستقل (بالتعيين)
- عضو في لجنة التقييم ومراقبة الالتزام وتقييم المخاطر ولجنة الترشيحات والحوكمة
- تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧
- المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة جورج تاون – قطر
- الخبرة: محلل مالي في جهاز قطر للاستثمار
- الملكية: ٢٠,٠٠٠ سهماً بنسبة ٠,١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وله يملك أي أسهم في بنك الدوحة خلال عام ٢٠١٦
- الحضور: حضر ٥ اجتماعات مجلس إدارة

## عضو مجلس الإدارة المستقل:

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن عضوين مستقلين يستوفيان متطلبات السادة مصرف قطر المركزي، حيث لا تزيد ملكية العضو المستقل لأسهم البنك عن ٠,٢٥٪ من رأس مال البنك.



## واجبات أعضاء مجلس الإدارة الائتمانية:

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والنزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني. كما ويقوم أعضاء المجلس أيضا بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علماً بأن أعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

## واجبات رئيس مجلس الإدارة:

من مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة قيادة بنك الدوحة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية والعائد المناسب للمساهمين. كما ويتولى قيادة المجلس والإشراف على دوره بشكل كامل واعتماد جداول أعمال اجتماعات المجلس هذا بالإضافة إلى مناقشة أعضاء المجلس بالتوصيات والتحسينات والمبادرات الاستراتيجية والموازنات التقديرية والفرص الاستثمارية المتاحة والتأكد من قيام المجلس بالمهام المنوطة به، إضافة إلى مناقشة أمور البنك العامة بشكل دوري مع أعضاء المجلس والتحقق من وجود آلية لتقييم مستوى أداء الأعضاء بالإضافة إلى التواصل مع المساهمين. ولرئيس المجلس ان ينيط بعض مهامه إلى الأعضاء أو اللجان أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي حسب ما يراه مناسباً. كما ويقوم أيضا بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي بخصوص الموارد المالية والبشرية لتحقيق الأهداف المرجوة ومراقبة مستوى أداء البنك بشكل عام دورياً من خلال الرئيس التنفيذي.

## واجبات نائب رئيس مجلس الإدارة:

يقوم نائب رئيس مجلس الإدارة بدور منصب رئيس مجلس الإدارة في حال غيابه والعمل بشكل وثيق مع رئيس المجلس في وضع وتنفيذ استراتيجيات أهداف البنك وكذلك تنفيذ المسؤوليات الأخرى المفوضة من قبل الرئيس.

## واجبات العضو المنتدب

- الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقاً لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.
- التوقيع / التصديق على المراسلات والتقارير والعهود وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والنفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس / رئيس المجلس.

## واجبات عضو مجلس الادارة غير التنفيذي او المستقل

- العمل بنشاط على توفير معلومات لأشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات و واجبات مجلس الإدارة.
- المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية و التحدي البناء و وضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- استعراض أداء البنك بصفة دورية وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعالة.
- أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.
- المساهمة في المحافظة على مصالح البنك و المساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- أن يكون حاضراً لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف و التي لهم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس / رئيس مجلس الإدارة.
- أن يكون مسؤولاً ومسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والإلتزام والمخاطر و لجنة السياسات والتطوير والمكافآت و لجنة الترشيحات و الحوكمة.

## اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع المجلس بناءً على دعوة من رئيس المجلس أو بناءً على طلب اثنين من الأعضاء على الأقل. يكون لكل اجتماع جدول أعمال يوزع على جميع الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كاف وذلك لأغراض التحضير للاجتماع. وفقاً لميثاق المجلس، يجتمع المجلس ما لا يقل عن ست مرات في العام. عقد المجلس خلال عام ٢٠١٧ ستة اجتماعات حيث عقد آخر اجتماع بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٧.

## مكافآت المجلس:

مع نهاية كل عام وقبل اجتماع الجمعية العمومية تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها.



## الإدارات التابعة للمجلس

### المستشار القانوني وسكرتير مجلس الإدارة: السيد مختار الحناوي

التحق السيد مختار الحناوي ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة وتم تعيينه كذلك سكرتيراً لمجلس الإدارة في العام ٢٠٠٧ ولديه خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك.

السيد مختار الحناوي حاصل على شهادة ليسانس حقوق من جامعة عين شمس منذ عام ١٩٨٧ وعلى دبلومه في القانون عام ١٩٨٨ ويعني بجميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب. يقوم المستشار القانوني وسكرتير مجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس هذا ويحتفظ سكرتير المجلس بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة واجتماعات المجلس ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات السكرتير.

### رئيس إدارة الالتزام : السيد / جمال الشولي

التحق السيد/ جمال الشولي ببنك الدوحة عام ١٩٩٧ كرئيس لإدارة التدقيق الداخلي ومن ثم رئيساً لإدارة الالتزام منذ العام ٢٠٠٢ وحتى تاريخه ولديه خبرة تزيد عن ٣٦ عاماً وقد عمل في التدقيق الخارجي قبل التحاقه بالبنك. ويندرج تحت إدارة الالتزام وحدة مراقبة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو يعمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية ويتبع لمجلس الإدارة.

السيد/ جمال الشولي حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨١.

### رئيس إدارة التدقيق الداخلي: السيد / محمد داوود

التحق السيد/ محمد داوود ببنك الدوحة في عام ٢٠١٢ ككاتب مدير إدارة التدقيق الداخلي وعين رئيساً لدائرة التدقيق الداخلي عام ٢٠١٦ ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال المصارف والمؤسسات المالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ محمد داوود حاصل على درجة الدكتوراه في التمويل.

## الإدارة التنفيذية

تتمثل الإدارة التنفيذية في البنك من الرئيس التنفيذي ومساعديه ورؤساء الدوائر التنفيذية. التالي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي ومسؤولي الدوائر، علماً بأن أي من المسؤولين لا يملكون أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك.

### الرئيس التنفيذي: الدكتور / راهافان سيتارامان

التحق الدكتور/ سيتارامان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٢ كمساعد مدير عام، ومن ثم عُيّن رئيساً تنفيذياً للبنك عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه، ولديه خبرة تزيد عن ٣٧ عاماً، وقد عمل في عدة بنوك ومؤسسات قبل التحاقه ببنك الدوحة منها بنك مسقط.

الدكتور/ سيتارامان حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة من الهند حامل «ميدالية ذهبية»، وهو محاسب قانوني معتمد، وحاصل أيضاً على عدة شهادات دكتوراه من عدة جامعات رائدة في العالم من بينها شهادتي دكتوراه في الفلسفة PHD.

### رئيس إدارة المخاطر: السيد / خالد لطيف

التحق السيد/ خالد لطيف ببنك الدوحة عام ١٩٩٠ وقد شغل عدة مناصب منذ التحاقه بالبنك ولديه خبرة تزيد عن ٣٤ عاماً وقد عمل لعدة سنوات قبل التحاقه بالبنك في القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى في باكستان.

السيد/ خالد لطيف حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من باكستان.

### رئيس مجموعة الخدمات المصرفية التجارية : السيد / شيروسيري كريشنان

التحق السيد/ شيروسيري كريشنان ببنك الدوحة عام ٢٠٠٠ متولياً منصب مدير تنفيذي في دائرة الخدمات المصرفية التجارية ولديه خبرة تزيد عن ٣٣ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ شيروسيري كريشنان حاصل على درجة الماجستير في إدارة البنوك.

### رئيس المجموعة المالية: السيد / ديفيد تشالينور

التحق السيد/ ديفيد تشالينور ببنك الدوحة عام ٢٠٠٨ متولياً منصب مساعد مدير عام ولديه خبرة تزيد عن ٢٣ عاماً وعمل في عدة مؤسسات مالية كبيرة في استراليا قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ ديفيد تشالينور حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من إنجلترا وزميل في معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

### رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة: الشيخ محمد فهد محمد آل ثاني

التحق الشيخ/ محمد فهد آل ثاني ببنك الدوحة في عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل ولديه خبرة مصرفية سابقة في مؤسسات مالية مختلفة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

الشيخ/ محمد فهد آل ثاني حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة.

### رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة: السيد / بريك علي المري

التحق السيد/ بريك ببنك الدوحة عام ٢٠١٥ متولياً منصب إدارة رقابة الفروع ولديه خبرة تزيد عن ٢٤ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة خلال عام ٢٠١٧.

### رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية: السيد / فرانك هامر

التحق السيد/ فرانك هامر ببنك الدوحة عام ٢٠١٦ كرئيس مجموعة الخدمات المصرفية الدولية. لدى السيد/ فرانك خبرة تزيد عن ٢٤ عاماً وقد عمل في مجال البنوك قبل التحاقه بالبنك.

السيد/ فرانك هامر حاصل على ماجستير إدارة أعمال وشهادة محاسب قانوني.

### رئيس مجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات: السيد بيتر إدوارد روبرتس

التحق السيد/ بيتر روبرتس ببنك الدوحة عام ٢٠١٧ متولياً منصب مساعد مدير عام ولديه خبرة تزيد عن ٣١ عاماً وعمل في عدة بنوك ومؤسسات مالية قبل التحاقه ببنك الدوحة.

السيد/ روبرتس حاصل على شهادة بكالوريوس آداب وزميل معهد المصرفيين في إنجلترا (ACIB).



## مكافآت الإدارة العليا:

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك. ووفقاً لنتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية، أما بالنسبة للرواتب فقد استعان البنك بأحد الاستشاريين لإعداد دراسة ومقترح للأجور والمنافع المالية للموظفين والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

## فصل منسوبي الرئيس والمدير التنفيذي:

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما.

## تضارب المصالح واستخدام المعلومات السرية لأغراض التداول بالسهم من قبل كبار الموظفين:

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح وخاصة أن البنك اعتمد سياسة الأطراف ذات العلاقة ضمن سياسات الحوكمة. تتم الموافقة على عمليات الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة على أساس ماديتها. وفقاً لقانون الشركات التجارية، إذا كان عضو المجلس لديه تضارب في المصالح لعملية ما، فإنه لا يشارك في اجتماع المجلس عند البت في تلك العملية، كما لا يشترك في إصدار القرار في حال الحصول عليه بالتمرير. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن البنك قد اعتمد سياسة تضارب المصالح التي يجب الالتزام بها من قبل جميع موظفي البنك.

يتم حالياً مراقبة ورصد التداول على سهم البنك من قبل كبار الموظفين اللذين لديهم اطلاع من قبل بورصة قطر مباشرة. هذا، وقد اعتمد البنك سياسة لتداول أسهم من قبل كبار الموظفين.

## معاملات الاطراف ذوي العلاقة

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

## موافقات معاملات ذات العلاقة:

على الموظف أو عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن معاملات ذوي العلاقة والحصول على الموافقة الخطية من اللجنة التنفيذية للبنك. أما ما يخص أعضاء مجلس الإدارة فلا بد من الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة ومناقشتها خلال اجتماع المجلس بغياب العضو المعني كما يتم طرحها خلال اجتماع الجمعية العمومية التي تلي هذه الصفقة.

## الإفصاح عن تعاملات الأشخاص ذات العلاقة:

إن سياسة البنك تحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين عقد أي صفقات بيع أو شراء لأسهم البنك خلال الفترة المحددة من بورصة قطر وحتى الإعلان للجمهور عن البيانات المالية ولم يقم أي طرف من ذوي العلاقة بعقد أي صفقات في فترات الحظر خلال العام.



# لجان المجلس:

كما وتنتظر اللجنة في فعالية إدارة البنك للمخاطر والرقابة الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلة والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن تكنولوجيا المعلومات والحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الرقابة المالية والتشغيلية كافية وتعمل بفاعلية. وتقوم اللجنة بالتأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع المعايير والممارسات المحاسبية المحددة من قبل السادة مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى لوائح الإدراج المعمول بها لدى بورصة قطر ومع أنظمة الإفصاح وأي متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

تجتمع اللجنة خلال العام بشكل منتظم لمناقشة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر إضافة إلى التقارير الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير تفتيش السادة مصرف قطر المركزي.

كما تستعرض اللجنة عروض الأسعار المقدمة من مدققي الحسابات لمراجعة حسابات البنك في كل سنة مالية وتقدم توصياتها بهذا الشأن لمجلس الإدارة لاختيار مراقب الحسابات الأنسب أو التجديد لمراقب الحسابات الحالي بهدف قيام المجلس برفع توصية للجمعية العامة للمساهمين.

هذا وللبنك سياسة معتمدة بخصوص الكشف عن المخالفات والانتهاكات لتشجيع موظفي البنك على الكشف/الإفشاء عن أي أخطاء قد تؤثر سلباً على البنك ويتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر بالقضايا الجوهرية وتقوم اللجنة بالتأكد من إجراء اللازم صوب أي مخالفات. لا يوجد لجنة أي خلافات مع المجلس خلال عام ٢٠١٧ أو أمور هامة ذات تأثير هام.

أنشأت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات السادة مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك ٤ لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- لجنة التدقيق والالتزام وتقييم المخاطر
- لجنة الترشيحات والحوكمة
- لجنة السياسات والتطوير والمكافآت
- اللجنة التنفيذية

## لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر:

### العضوية:

- الشيخ عبد الله محمد بن جبر آل ثاني – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد علي إبراهيم عبد الله المالكي – عضو مجلس إدارة مستقل، حضره اجتماعات
- السيد ناصر خالد عبد الله المسند – عضو مجلس إدارة مستقل، حضر ٦ اجتماعات

### الاجتماعات:

عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٦ اجتماعات تم عقد ٧ اجتماعات خلال هذا العام.

### الواجبات والمسؤوليات:

اللجنة مسؤولة عن مراجعة البيانات المالية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وبيئة الرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والقوانين وإدارة المخاطر في البنك. وللجنة أن تطلب نصيحة مهنية مستقلة لإدارة المخاطر والاستعانة بالاستشاريين لمساعدتها على ممارسة مهامها وسلطاتها ومسؤولياتها بطريقة سليمة. هذا وتقوم اللجنة بمناقشة المدققين الخارجيين بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق الذي يقومون به وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى استقلالية وموضوعية المدققين الخارجيين من خلال الحصول على معلومات وبيانات منهم بشأن العلاقة بينهم وبين البنك بما في ذلك خدمات غير التدقيق.

هذا وتراجع اللجنة أيضاً البيانات المالية السنوية وربيع السنوية وتطلع على التقرير السنوي للبنك والملاحظات الواردة به والتقارير الرقابية الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراجعة التقارير المالية والمحاسبية الهامة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية والمجالات التي تحتاج إلى درجة عالية من الاجتهاد والحكم السليم.



## لجنة الترشيحات والحوكمة:

### العضوية:

- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني – العضو المنتدب (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان – نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو تنفيذي (عضواً) حتى تاريخ ٢٠١٧/٣/٦، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- الشيخ عبد الله محمد جبر آل ثاني – عضو غير تنفيذي (عضواً) حتى تاريخ ٢٠١٧/٣/٦ حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد حمد محمد حمد المانع – عضو غير تنفيذي (عضواً) حتى تاريخ ٢٠١٧/٣/٦
- السيد أحمد عبد الله أحمد الخال – عضو غير تنفيذي (عضواً) عين في اللجنة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦
- السيد ناصر خالد ناصر عبد الله المسند – عضو مستقل (عضواً) عين في اللجنة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦

### الاجتماعات:

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة اجتماع واحد وقد تم عقد اجتماعين خلال العام.

### الواجبات والمسؤوليات:

تقوم اللجنة بمراجعة الترشيحات إلى عضوية مجلس الإدارة ومتابعة تطبيق حوكمة الشركات لدى بنك الدوحة، كما تقوم أيضاً برصد وترشيح الأعضاء الجدد للمجلس ممن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة نيابة عن البنك والمساهمين. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار توافر العدد الكافي من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس، بالإضافة إلى مهاراتهم و خبراتهم ومؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية. وتقوم اللجنة بتقييم الأعضاء المرشحين للمجلس استناداً لمعايير منها الاستقامة والحكمة والخبرات المكتسبة والقدرة على تكريس الوقت الكافي لإدارة شؤون البنك.

## لجنة السياسات والتطوير والمكافآت:

### العضوية:

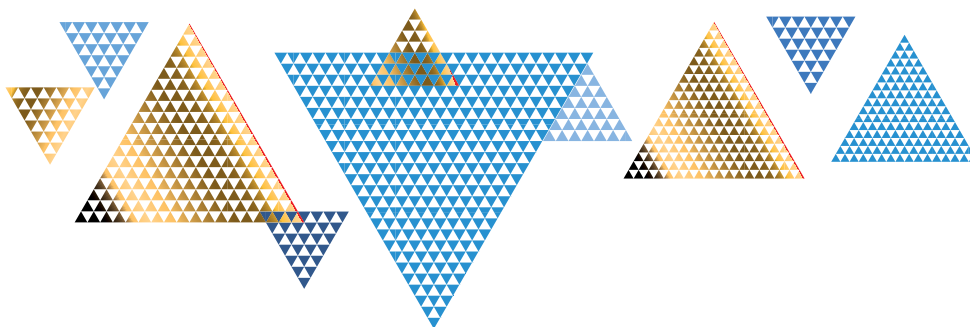
- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني – العضو المنتدب (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد حمد محمد حمد المانع – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، حضر اجتماعين للجنة
- السيد علي إبراهيم عبد الله المالكي – عضو مجلس إدارة مستقل، حضر اجتماعين للجنة

### الاجتماعات:

عدد الاجتماعات المطلوبة حسب نظام الحوكمة اجتماعين وقد تم عقد ٣ اجتماعات خلال العام.

### الواجبات والمسؤوليات:

تقوم اللجنة بالموافقة على سياسات واستراتيجيات البنك ومراجعة إطار عمل مكافآت الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً وضع اللائحة العامة لمكافآت وامتيازات المجلس والرئيس التنفيذي وكبار الموظفين التنفيذيين المرتكزة على أساس تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية ذات المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما يتم عرض مخصصات وامتيازات السادة رؤيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة في نهاية كل سنة مالية للموافقة عليها.



## اللجنة التنفيذية

### العضوية:

- الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني – رئيس مجلس الإدارة (رئيساً)، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- السيد أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان – نائب رئيس مجلس الإدارة، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني – العضو المنتدب، حضر جميع اجتماعات اللجنة
- الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني – عضو مجلس إدارة تنفيذي، حضر جميع اجتماعات اللجنة

### الاجتماعات:

- عدد الاجتماعات المطلوب حسب نظام الحوكمة المعتمد هو ٤ اجتماعات خلال العام أو في أي وقت بناء على طلب رئيس اللجنة وتم عقد اجتماعين خلال العام.
- مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة وتقديم التقارير إلى المجلس.

### الواجبات والمسؤوليات:

- مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك والتغييرات المهمة على هيكلي الإدارة والرقابة والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك و التعرض للاستثمار.
- الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة و للحد المفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.





# الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي:

## الرقابة الداخلية

يقوم البنك وبشكل مستمر بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويعتبر مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هما المسؤولان في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك. ولذلك فهما يسعيان دائماً إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عين المجلس عدداً من المهنيين المؤهلين في هذا المجال واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقوف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.

وفي هذا الإطار تم توكيل آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة مثل لجنة الائتمان ولجنة الاستثمار ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

## تقييم الرقابة الداخلية

يتسلم مجلس الإدارة تقارير حول إطار عمل الرقابة الداخلية من الإدارة العليا ووظائف الرقابة مثل التدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر وأن مثل هذه التقارير يتم تقييمها بواسطة المجلس لضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقاً لصلاحيات الإدارة. ينظر مجلس الإدارة إلى أن الإجراءات الحالية المعتمدة للرقابة الداخلية من قبل المجلس والإدارة العليا تقوي عمليات بنك الدوحة.

لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال عام ٢٠١٧.

## التدقيق الخارجي

يتم سنوياً تجديد/تعين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة. هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة السادة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/ أكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين. ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق وبشروط تضمن هذا التعاقد تفيد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم. هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

يتولى حالياً السادة كي بي ام جي أعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك بدءاً من عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه بما فيها حسابات الفروع الخارجية وحسابات شركة بنك الدوحة للتأمين بالإضافة إلى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات السادة مصرف قطر المركزي وقد بلغت اتعاب التدقيق لعام ٢٠١٧ مبلغ ٢,٣٥٠,٠٠٠ ريال قطري.

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له. اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية. يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على إقامة إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية. يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والمخاطر والالتزام وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالاستراتيجية والسمعة والالتزام والمخاطر القانونية والائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية.
- الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح
- توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي

وقد اعتمد مجلس الإدارة السياسات المتعلقة بكل من إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر.

## الالتزام

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية «قد تحدث» بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين. وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية / التشريعية إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة. كما تساعد إدارة الالتزام أيضاً كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

## التدقيق الداخلي

يملك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر وذلك بشكل دوري. وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفوء يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب. ويتمتع موظفو دائرة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لاتهم عملهم، ولا يمارس أي من فريق التدقيق أي أعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

## إدارة المخاطر

وقد حصلنا على ثلاث عروض أسعار من ثلاثة مكاتب تدقيق معروفة تم عرضها على الجمعية العامة العادية للمساهمين وانتهت باختيار مكتب السادة كي بي ام جي لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠١٧.

## وسائل الإتصال بالمساهمين

يعتبر بنك الدوحة مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين وهي مسؤولة عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الإتصال بأي مستثمرين في الأسواق وتكون حلقة وصل بينهم وبين رئيس مجلس الإدارة.

## الإفصاحات وحقوق المساهمين

يسعى بنك الدوحة جاهدا لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم. يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وألية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية. هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية وعقد التأسيس والنظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

## واجب الإفصاح

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامه. هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكدات وإجراءات التدقيق المناسبة. وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المرئية والسنوية للمساهمين.

## واجب الحصول على المعلومات

يملك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة بالإضافة للتقرير السنوي وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع. ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها علماً بأنه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

## حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين

يضمن النظام الأساسي للبنك الحق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة. ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل أسهمه ويمثل القصر والمحجور عليهم الناخبون عنهم قانوناً ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة. يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأي طريقة أخرى تقرها الجمعية العامة ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة بشرط أن يكون الوكيل مساهماً وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة. ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على ٥% من أسهم رأس مال البنك باستثناء حالة ما إذا كان الوكيل نائباً أو وكيلاً عن جهاز قطر للاستثمار.

وتتعدّد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة إدارة الشؤون التجارية بوزارة الاقتصاد والتجارة ويجب أن يكون الانعقاد خلال الشهور الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضاً متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمون يملكون ما لا يقل عن ١٠% من رأس المال ولأسباب جدية وذلك خلال خمس عشر يوماً من تاريخ الطلب. وتتعدّد الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل ٢٥% من رأس مال البنك.

## المعاملة المنصفة للمساهمين

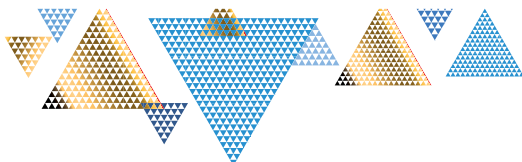
يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة بحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم.

## حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، يتم الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بالصحف المحلية، ومن ثم تقوم لجنة الترشيحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشيح بدراسة طلبات الترشيح المستلمة من المساهمين ويكون متاح للمساهمين الحصول على جميع المعلومات عن المرشحين للعضوية قبل اجتماع الجمعية العامة من خلال مراجعة البنك، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص يتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة العادية للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس. إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقاً لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادئ الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية.

## حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي، حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠% من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠% من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة يجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة. والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. ويجوز للجمعية العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقرها الجمعية العامة، ويقتطع جزء من الأرباح تحدها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.



## حقوق المساهمين والصفقات الكبرى

بنك الدوحة شركة مساهمة قطرية برأس مال قدره ٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠ ريالاً قطرياً مقسماً إلى ٣١٠,٤٦,٧٠٢ سهماً عادياً أسماً قيمة كل سهم (١٠) ريال قطري مطروحا للتداول في بورصة قطر. وفيما عدا جهاز قطر للاستثمار -حكومة دولة قطر- يجوز أن يكتب ويتملك ٢٠٪ من رأس مال البنك، ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يملك أكثر من ٢٪ من أسهم البنك كما لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يملك أقل من ١٠٠ سهم، باستثناء التملك بطريق الميراث. ويجوز للجمعية العامة غير العادية الموافقة على تسجيل عدد من الأسهم باسم وكيل مؤتمن بما لا يتجاوز نسبة ٢٠٪ من عدد أسهم رأس المال وذلك في حال زيادة رأس المال عن طريق إصدار إيصالات إيداع عالمية GDR وتعتبر صناديق الاستثمار مجموعة استثمارية واحدة مهما بلغ عددها، إذا كان الذي يديرها شخص واحد طبيعي أو معنوي، أو إذا كان المؤسس في كل منهما شخص واحد طبيعي أو معنوي وفي كلا الصالتيين لا يجوز للمجموعة الاستثمارية أن تمتلك أكثر من ٢٪ من عدد أسهم رأس المال ويجوز للأجانب الاستثمار في أسهم البنك في حدود ٤٩٪ من رأس المال. لا يوجد في النظام الأساسي نصوص خاصة بأحكام حقوق الأقلية، ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكل رأس المال وحقوق المساهمين.

## ملكية الاسهم:

تتوزع ملكية اسهم بنك الدوحة بحسب الجنسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ على النحو التالي:

الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
قطر	٢٦٧,٩٥٠,٧٩٢	٨٦,٤٢٪
مجلس التعاون	٨,٢٥٢,٩١٧	٢,٦٦٪
دول عربية	٣,٣٩,٩٦٩	٠,٩٨٪
اسيا	٤,٠٢٦,٤٣٠	١,٣٠٪
أوروبا	١,٣٨٥,٦٦٧	٣,٣٥٪
إفريقيا	١٠٧,٢٧٥	٠,٠٤٪
أمريكا	١٣,٣١١,٩٢٩	٤,٢٩٪
أخرى	٢,٩٧١,٧٢٣	٠,٩٦٪
المجموع	٣١٠,٤٦,٧٠٢	١٠٠٪

بلغ عدد المساهمين ٣,١٩٢ مساهماً كما في ٣١/١٢/٢٠١٧ ولا يوجد أي مساهم يمتلك أكثر من ٢٪ باستثناء جهاز قطر للاستثمار (حكومة دولة قطر) بمساهمة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٧,٢٢٪ وذلك وفق النظام الأساسي للبنك.

## حقوق أصحاب المصالح

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح. وفي سبيل تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، يجب على كل موظف أن يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقييد كل موظف بها. يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة، علاوة على ذلك، أعد بنك الدوحة سياسة للكشف عن الانتهاكات/المخالفات بحيث يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها الى لجنة التحقيق ومتابعة الالتزام وتقييم المخاطر.

ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن البنك قد وضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى.

## فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة

يملك البنك داخل دولة قطر سبعة وعشرون فرعاً وستة مكاتب دفع وستة فروع إلكترونية وفرعاً متنقلاً، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (١١٩) جهازاً من ضمنها خمسة أجهزة بدولة الإمارات العربية المتحدة وجهازين بدولة الكويت وجهازين بالهند. وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك ستة فروع في كل من إمارة دبي وإمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع بدولة الكويت وثلاثة فروع في الهند، هذا بالإضافة إلى ثلاثة عشر مكتباً تمثيلاً في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وكندا وهونغ كونغ وجنوب أفريقيا وإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة وبنجلاديش.

كما ويملك البنك أيضاً شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل وهي شركة بنك الدوحة للتأمين في قطر وشركة الدوحة للتمويل المحدودة وشركة بنك الدوحة للأوراق المالية المحدودة في جزر الكايمان لغرض إصدار سندات دين ومعاملات المشتقات المالية، إضافة إلى حصة استراتيجيّة بنسبة ٤٤.٠٢٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية والتي أصبحت فيما بعد تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

## فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الإدارة